



## مصر: الاقتصاد شارف على الانهيار قبل 30 حزيران 2013

الجمعة ١٠ يناير ٢٠١٤

أعلن نائب رئيس الحكومة المصرية وزير التعاون الدولي زياد بهاء الدين، أن «الوضع في مصر قبل 30 حزيران (يونيو) 2013 وصل إلى حافة الهاوية الاقتصادية للمرة الأولى في تاريخنا الحديث، وكان شديد الخطورة وبلغ مرحلة متدنية جداً مع نضوب الموارد والاحتياطيات، إلى جانب الاضطراب في توفير المواد البترولية والتموينية والكهرباء، والعزلة الدولية في المجال الاقتصادي وتعثر الإنتاج وتراجع الثقة في المستقبل».

وأشار بهاء الدين إلى أن «النمو قبل 30 حزيران شهد انخفاضاً شديداً وسجل 2.1 في المئة، وارتفع معدل البطالة إلى 13.2 في الـ

ارتفعت وفقاً لمقياس الفقر الكلي إلى 26.3 في المئة، وانخفض احتياط النقد الأجنبي إلى 15 بليون دولار، وعجز الميزان التجاري إلى 31.7 بليون».

وأكد في مؤتمر صحفي أول من أمس أن «الوضع قبل 30 حزيران شهد تعيين الكثير من أهل الثقة في الحكومة، وليس أهل الخبرة، ما سمي أخونة الدولة»، موضحاً أن «الاقتصاد اليوم، وعلى رغم المصاعب والتحديات التي يواجهها، يشهد استقراراً وتتوافر فيه المواد والاحتياطيات الضرورية وتعود عجلة الإنتاج تدريجاً إلى الدوران وتضخ الأموال في البنية التحتية وتعاد صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية بما يحقق العدالة والنمو والشفافية».

وشدد بهاء الدين على ضرورة أن «تضع الحكومة خطاً للحكومات المقبلة»، مشيراً إلى انها «تعاقدت على مشاريع تنموية تبلغ قيمتها 4.5 بليون دولار». وأكد خلال المؤتمر الذي عقد للكشف عن النتائج الاقتصادية للعام الماضي «شطب مديونيات المزارعين ووضع القيود الخاصة على تصدير الرز»، مبيناً أن «وزارة الإسكان أصدرت شروطاً خاصة للحصول على خدمات الإسكان الاجتماعي». وأوضح أن «الحكومة ضخت العام الماضي 60 بليون جنيه (8.6 بليون دولار) لتنشيط الطلب والتشغيل، كما كان لمؤتمر الاستثمار المصري الخليجي أثر (كبير) في الاقتصاد بما يؤكد أن الحال في مصر تشجع الاستثمار والمستثمرين الخليجيين».

وأشار إلى أن «الإفناق الإضافي العام الماضي بلغ 60 بليون جنيه، ووزارة التعاون الدولي رصدت زيادة في التشغيل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة». وأضاف: «تم التعاقد على مشاريع تنموية بقيمة 1.8 بليون دولار مع كثير من المؤسسات الدولية، والحكومة ستدعو إلى مؤتمر في الربيع لتغطية حاجات مصر الطويلة الأمد في البنية التحتية».